3- محاسبة الأدوات المالية :

ظهرت الأدوات المالية لغرض تلبية حاجات المتعاملين بها من خلال عمليات التبادل التي تتم على هذه الأدوات حيث تباع وتشترى من قبل العديد من الناس والمؤسسات شأنها شأن أي سلعة أخرى إلا أنها لها خصوصية أنها أداة استثمارية. هذا، وتعتبر الأدوات المالية من أهم السلع المالية المتعامل بها في الأسواق المالية، و في ما يلي عرض لأهم المفاهيم المحاسبية المتعلقة بالأدوات المالية.

1. ماهية الأداة المالية

تعرف الأدوات المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية كما يلي:

- ✓ الأداة المالية هي أي عقد يؤدي إلى نشوء أصل مالي لمنشأة ما أو التزام مالي، أو حق ملكية لمنشأة أخرى . (1)
- ✓ الأداة المالية عقد يمنح ارتفاعا لأصل مالي لمنشأة معينة أو أداة حق ملكية أو التزام مالي لمنشأة أخرى.(2)

وفقا للتعريفين السابقين فالأداة المالية هي أصل مالي يكون في شكل نقدي أو أداة حق ملكية أو حق تعاقدي لاستلام نقدية أو أصل مالي آخر من منشأة أخرى. أو مبادلة أصول مالية أو التزامات مالية مع منشأة أخرى بموجب شروط من المحتمل اعتبارها مفضلة للمنشأة، كالاستثمارات المالية في أسهم الشركات الأخرى.الذمم المدينة، القروض والسلف الممنوحة للغير، الاستثمارات المالية في السندات، الأصول المالية المشتقة وغيرها.

وقد تكون الأداة المالية عبارة عن التزام مالي للمنشأة في صورة نقد أو أصل مالي آخر لمنشأة أخرى أو لتبادل الأصول المالية أو الالتزامات المالية مع منشأة أخرى بموجب شروط. كالذمم الدائنة، القروض التي يتم الحصول عليها من منشآت أخرى، السندات الصادرة وأدوات الدين الأخرى الصادرة عن المنشأة.

1.1. الأصل المالي

هو الأصل الذي يكون في شكل:

- ✓ نقدية .
- ✓ أداة حق ملكية.
- ✓ حق تعاقدي:لاستلام نقدية أو أصل مالي آخر من منشأة أخرى. أو مبادلة أصول مالية أو التزامات مالية مع منشأة أخرى بموجب شروط من المحتمل اعتبارها مفضلة للمنشأة.
- ✓ عقود سيتم إطفاؤها أو عقد يتم إطفاؤه بموجب أدوات حقوق الملكية المنشأة والتي تكون:
- ✓ ليست أدوات مشتقة مالية بحيث تكون المنشأة ملزمة أو قد تكون ملزمة لاستلام عدد من أدوات حقوق ملكية المنشأة أو قد تضطر لذلك.
- ✓ مشتقة سيتم إطفاؤها أو قد يتم إطفاؤها ليس بمبادلة مقدار ثابت من النقدية أو أصل مالي آخر، بل بعدد ثابت من أدوات حقوق الملكية.[1]

ومن أمثلة الأصول المالية:

- ✓ النقد.
- ✓ الاستثمارات المالية في أسهم الشركات الأخرى.
- ✓ الذمم المدينة.
- ✓ القروض والسلف الممنوحة للغير.
- ✓ الاستثمارات المالية في السندات.
- ✓ الأصول المالية المشتقة.
- ✓ الذمم المدينة لعقود الإيجار التمويلي.

ومن بين البنود التي قد تبدو أصولا مالية إلا أنها ليست كذلك لأنها لا تتضمن نشوء حق حالي باستلام نقد أو أصل مالي أخر نذكر:

- ✓ أصول غير متداولة مثل المباني، العقارات.
- ✓ أصول غير ملموسة مثل براءة الاختراع وحقوق الملكية الفكرية وغيرها.
- ✓ المصاريف المدفوعة مسبقا:ترتبط هذه الأصول بالحصول على بضائع أو خدمات في المستقبل لكنها لا تؤدي إلى نشوء حق مالي باستلام النقد أو أضل مالي أخر.

2.1. الالتزام المالي

هو التزام تعاقدي لتسليم النقد أو أصل مالي آخر لمنشأة أخرى أو لتبادل الأصول المالية أو الالتزامات المالية مع منشأة أخرى بموجب شروط من المحتمل أنها غير إيجابية.

أو:

– عقد من الممكن أن تتم تسويته أو ستتم تسويته في أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة وغير مصنف على أنه أداة حق ملكية للمنشأة.

و تشمل هذه العقود:

✓ عقود ليست مشتقة وتتضمن التزام تعاقدي للمنشأة المصدرة لتسليم عدد متغير من أدوات ملكيتها.

✓ عقود مشتقة سيتم تسويتها من قبل المصدر بأي طريقة باستثناء تبادل قيمة نقدية محددة أو أصل مالي معين مقابل عدد محدد من أدوات الملكية الخاصة بالمنشأة، ومن أمثلتها نذكر:

✓ الذمم الدائنة.

✓ القروض التي يتم الحصول عليها من منشآت أخرى.

✓ السندات الصادرة وأدوات الدين الأخرى الصادرة عن المنشأة.

✓ الذمم الدائنة لعقد الإيجار التمويلي.

✓ الالتزامات المالية المشتقة.

✓ الالتزامات التعاقدية لتسليم الأسهم المتعلقة بالمنشأة نفسها التي مبلغ محدد من النقد.

✓ بعض المشتقات على حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة(أسهم المنشأة والتي حددت قيمتها لتتجاوز بشكل كبير قيمة النقد أو الأصل المالي الآخر).

ومن بين البنود التي تبدو التزامات مالية إلا أنها ليست كذلك منها:[1]

✓ **الإيرادات المؤجلة:** ترتبط بالتسليم المستقبلي للبضائع أو الخدمات ولكنها لا تؤدي إلى نشوء التزام تعاقدي بدفع النقد أو أصل مالي آخر.

✓ **مخصص ضمانات البضاعة:**ترتبط هذه المخصصات بالتزام تقديم خدمات مستقبلية لكن لا تؤدي إلى وجود التزام تعاقدي بدفع نقدية أو أصل مالي آخر.

✓ **التزامات ضريبة الدخل:**لا تعتبر هذه الالتزامات تعاقدية بل يتم فرضها وفق متطلبات القانون، الالتزامات الإستنتاجية لا تعتبر التزامات مالية لأنها لا تنتج عنها عقود مع الغير وتعالج بموجب المعيار الدولي رقم 37.[2]

3.1. أداة حق الملكية

هو عقد يبين الحصة المتبقية في أصول منشأة معينة بعد اقتطاع كافة التزاماتها.

أي أن:

حقوق الملكية = إجمالي الأصول – إجمالي المطلوبات

ومثالا على أدوات حقوق الملكية ما يلي:

– الأسهم العادية (التي لا يمكن ردها إلى الجهة المصدرة من قبل حاملها).

– الأسهم الممتازة (التي لا يمكن استردادها من قبل حاملها و قد تقدم توزيعات أرباح غير محددة لحاملها).

– الكفالات أو خيارات الشراء المكتوبة (التي تسمح لحاملها بالاكتتاب أو شراء عدد ثابت من النقد أو أصل مالي آخر).

4.1. الأداة المالية المركبة

تتضمن بعض الأدوات المالية عنصر الالتزام وعنصر حق الملكية في آن واحد ويفرض المعيار IAS32 أن يتم فصل الأجزاء المكونة عن بعضها البعض حيث يتم المعالجة المحاسبية لكل جزء وعرضها بشكل منفصل وفقا لجوهرها. ومن أمثلة ذلك السندات القابلة للتحويل لأسهم والتي تتضمن جزأين:

- التزام الشركة المتعاقدة على دفع نقدا مقابل القيمة الأصلية للسندات+ الفوائد السنوية.
- التزام خيار شراء لحامل السند لتحويل أداة الدين إلى سهم عادي (أداة حق ملكية).

ويؤدي العرض المنفصل للعنصرين الالتزام وحق الملكية إلى أن تكون المعلومات المالية المفصح عنها في القوائم المالية أصدق تعبيرا عن الوضع المالي للمنشأة المصدرة للأداة المالية، حيث يجب على المصدر أن يظهر في المركز المالي الجانب الخاص بالالتزام منفصلا عن الجانب الخاص للحقوق الملكية.

ويجب عدم إجراء على هذا التصنيف، وتحديد قيمة الالتزام عن طريق ايجاد القيمة الحالية للمدفوعات المستقبلية المتمثلة في الفوائد والقيمة الاسمية باستخدام معدل خصم يعادل معدل الفائدة السائد أو الموجود في السوق على التزام مشابه غير قابل للتحويل.

5.1.الفرق بين الالتزام المالي وأداة حق ملكية

هناك بعض الأدوات المالية يصعب تحديد ما إذا كانت دين أو أداة حق ملكية، لذا، يجب على المؤسسة المصدرة للأداة المالية أن تبوب تلك الأداة طبقا لجوهرها وذلك طبقا لما يتفق مع تعريف الالتزام المالي وأداة حقوق الملكية، وتحدد مضمون الأداة المالية وليس شكلها القانوني كيفية تبويبها لأن بعض الأدوات المالية قد تأخذ الشكل القانوني لحقوق الملكية ولكن جوهرها التزام مالي.

إن عامل التفرقة بين أداة حقوق الملكية والتزام مالي هو وجود التزام تعاقدي لأحد الطرفين إما تسديد للنقدية أو أصل مالي آخر لطرف ثاني أي الحامل.

وفي حالة الالتزام التعاقدي فإن الأداة المالية تكون مستوفاة لتعريف الالتزام المالي، وإذا لم يترتب على مصدر الأداة المالية أي التزامات تعاقدية بتسليم نقدية أو أصل مالي آخر فيجب اعتبارها أداة حق ملكية، وهذا بالرغم أن حامل الأداة يكون له حق استلام نصيبه من الأرباح السنوية.

2. قياس الأدوات المالية

قياس الأدوات المالية فهو المرحلة التي تلي مرحلة الاعتراف بها، وهو عملية تحديد قيم نقدية للأدوات المالية التي تظهر في القوائم المالية، ويعتبر التوجه نحو القياس وفق القيمة العادلة خطوة مهمة نحو تحسين طرق التقييم المحاسبية، باعتبار أن البيانات المالية المفصح عنها وفق هذه الطريقة أكثر ملاءمة لكل من المستثمرين والمقرضين، مقارنة مع المعلومات الناتجة عن التقييم وفق التكلفة التاريخية.

1.2. القيمة العادلة لتقييم الأدوات المالية

تعتبر محاسبة القيمة العادلة البديل الأمثل لمحاسبة التكلفة التاريخية الذي تنادي به المعايير الدولية للمحاسبة خاصة بعد الانتقادات التي وجهت إليها، ومن خلال هذا العنصر سوف نتطرق إلى مفهوم، قياس، مزايا وعيوب القيمة العادلة.

1.1.2.مفهوم القيمة العادلة

تعددت المفاهيم والتعاريف للقيمة العادلة وفيما يلي بعض منها:

– القيمة العادلة كمصطلح:

استعمل مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB المصطلح المرادف للقيمة العادلة مصطلح القيمة السوقية markt value ، وبالتالي فهي غالبا ما تستعمل مصطلح mark to markte كمرادف ل fair value أين يتم تبادل الأصول والخصوم في سوق وأن القيمة العادلة يمكن تحديدها بسهولة من قبل معدي القوائم المالية وقابلة الفهم من قبل مستخدميها.

- **القيمة العادلة وفق معايير المحاسبة الدولية:**

مفهوم القيمة العادلة ليس مفهوما جديدا نابعا عن معايير IAS/IFRS بل كان متواجدا في أنظمة محاسبية أخرى مثل النظام الفرنسي والنظام الأنجلو سكسوني، ومعايير IAS/IFRS هي التي طورته وصاغته في محيط اقتصادي دولي.[1]

✓ تعرف المعايير المحاسبة الأمريكية القيمة العادلة بأنها السعر الممكن استلامه عند بيع أصل أو عند تسوية التزام في عملية منظمة بين المتعاملين في السوق في تاريخ القياس.[1]

أما تعريف المعايير المحاسبية الدولية، فهي القيمة التي يمكن بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام بين أطراف كل منهم لديه الرغبة في التبادل وعلى بينة من الحقائق ويتعاملان بإرادة حرة.

✓ كما عرفها Barth في كتابه: the relvance of value(relevance literature for financial accounting standart setting /Another view)

على أنها تلك القيمة التي يمكن على أساسها مبادلة أصل ما أو التزام ما في عملية بيع متوقعة بين كل من البائع والمشتري مع توافر الرغبة الصادقة في إتمام عملية التبادل.[2]

✓ كما يمكن تعرف على أنها:

المبلغ الذي يمكن أن تتبادل به أصل ما بين مشتري وبائع يتوافر لدى كل منهما الدراية والرغبة في إتمام الصفقة في إطار متوازن .

وتعرف الصفقة المتوازنة في هذا الإطار بأنها صفقة تتم بين أطراف غير ذوي علاقة أو تبعية وتتم بين مشتري راغب وبائع راغب، وكلاهما يعمل للحصول على أكبر منفعة لنفسه، ويبنى التسعير في مثل هذه الصفقات على أسس القيم السوقية العادلة وذلك لأن التفاوض يتم على أفضل الشروط وفي ظل ظروف طبيعية.[3]

كما يمكن تعريفها على أنها القيمة التي تعبر عن المبلغ الذي من أجله يستطيع أن يستبدل أصل أو يسدد دين بين أطراف على معرفة أو موافقة في إطار معاملة مبرمة في ظروف عادية.[1]

لقد ورد سابقا أن المصطلح المرادف للقيمة العادلة وذلك حسبIASB هو القيمة السوقية، فيما يلي عرض للفرق أو العلاقة بين القيمة العادلة والقيمة السوقية:

وضعت لجنة معايير التقييم الدولية IVSC تعريف للقيمة السوقية بأنها المبلغ المقدر الذي يمكن به تبادل الملكية في تاريخ التقييم بين كل من مشتري وبائع مستقلين ولديهما الرغبة في إتمام المعاملة، وذلك بعد إتاحة الفرصة للأنشطة التسويقية المعتادة التي تجعل كل الأطراف المشاركة على معرفة، وعلى حذر ودون إكراه.

ويخلط الكثير من المحاسبين بين مفهومها ومفهوم القيمة السوقية، إلا أنه يمكن القول بأن مفهوم القيمة العادلة أوسع نطاقا من مفهوم القيمة السوقية، حيث يتم تقدير القيمة العادلة وفقا للتسلسل الهرمي للقيمة العادلة والذي يحدد الأولوية للمدخلات المستخدمة لقياس القيمة العادلة حسب ثلاث مستويات رئيسية كما يلي:

- ✓ **المستوى الأول:** مدخلات قابلة للملاحظة (السعر المعلن في السوق النشطة):

مدخلات المستوى الأول هي الأسعار المعلنة أو القيمة السوقية النشطة للأصول أو الالتزامات المطابقة والتي لدى الشركة – التي تعد القوائم المالية – القدرة على الحصول عليها في تاريخ القياس.

والسوق النشطة هي السوق المماثلة لسوق الأوراق المالية الكفء(السوق المنتظمة).

- ✓ **المستوى الثاني:**مدخلات قابلة لملاحظة (بخلاف السعر المعلن)

إذا تعذر الحصول على الأسعار المعلنة في سوق نشطة وفقا للمستوى الأول فإنه يتم اللجوء إلى مدخلات المستوى الثاني وهي تشمل ما يلي:

- الأسعار المعلنة للأصول والالتزامات المماثلة في الأسواق النشطة.

- الأسعار المعلنة للأصول والالتزامات المطابقة أو المماثلة في الأسواق غير النشطة، وهي الأسواق التي يوجد فيها القليل من المعاملات على الأصل أو الالتزام أو أسعار غير حالية معلنة قد تتفاوت بشكل جوهري سواء مع مرور الزمن أو بين المتعاملين في السوق.
- المدخلات الأخرى بخلاف الأسعار والتي يمكن ملاحظتها لأصل أو التزام مثل أسعار الفائدة.[21]
- المدخلات المشتقة أساسا من أو التي تؤكدها بيانات السوق القابلة للملاحظة عن طريق علاقة الارتباط المتبادلة أو وسائل أخرى (مدخلات يعززها السوق).

✓ **المستوى الثالث**: مدخلات غير قابلة للملاحظة

مدخلات المستوى الثالث هي مدخلات غير قابلة للملاحظة في سوق الأصل أو الالتزام، ويجب أن تستخدم المدخلات غير القابلة للملاحظة في قياس القيمة العادلة وذلك فقط في المدى الذي تكون فيه المدخلات القابلة للملاحظة غير متوافرة، وتعكس المدخلات غير القابلة للملاحظة الافتراضات الخاصة بالشركة – تعد القوائم المالية –عن الافتراضات التي ستخدم المشاركين في سوق تسعير الأصل أو الالتزام.

ومن خلال كل ما سبق نستنتج أن الفرق بين القيمة السوقية والقيمة العادلة هو أن القيمة السوقية هي السعر المعلن في السوق سواء كان هذا السوق نشط (كفء) أو غير نشط (غير كفء)، بينما القيمة العادلة هي السعر المعلن في السوق النشط .

– تتأثر القيمة السوقية بعوامل العرض والطلب في السوق، أي أنها متوقفة على حركة الشراء والبيع في سوق الأوراق المالية (البورصة) بينما تتحدد القيمة العادلة على أساس دراسة العناصر المؤثرة في سوق الأوراق المالية.

– كما قد تتأثر القيمة السوقية بمتغيرات كثيرة قد تؤدي إلى المبالغة في هذه القيمة أو تخفيضها بصورة غير صحيحة بينما تتحدد القيمة العادلة على أساس الافتراضات التي يمكن للمشاركين في السوق استخدامها عند تسعير الأصل أو الالتزام.[3]

ومن خلال كل ما سبق يمكن استخلاص تعريف واحد وشامل للقيمة العادلة:

القيمة العادلة هي تلك القيمة أو السعر الذي يتفق عليه طرفان من أجل مبادلة أصل أو التزام ولديهما الرغبة و الدراية، أي دون إكراه، ويتم الحصول عليها من السوق النشطة (المنتظمة).

2.2. أهمية القياس بالقيمة العادلة

يعتبر التوجه نحو مقياس القيمة العادلة خطوة نحو تطوير إرشاد وتوجيه تحسيني لتقدير القيم العادلة، وذلك من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية، مع ذلك فمازال هناك الكثير من العمل ينتظر القيام به قبل أن تصبح تقديرات القيمة العادلة موثوق بها وقابلة للصحة .

ولقد طالب المجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة الأمريكي FASB المتعلق بالملائمة والموثوقية استخدام أكبر لمقاييس القيمة العادلة في القوائم المالية،بسبب أنه يرى أن معلومات القيمة العادلة أكثر ملاءمة وصلة لكل من المستثمرين والمقرضين، مقارنة مع معلومات التكلفة التاريخية، حيث أن مثل هذه المقاييس تعكس بشكل أفضل الوضع المالي الحاضر للمؤسسة الناشرة لبياناتها المالية،كما تسهل بشكل أفضل تقييم أدائها الماضي والتوقعات المستقبلية. أما بخصوص تأثير استخدام تقديرات القيم العادلة في خصائص المعلومات المحاسبية، فإن القيم العادلة ينتج عنها معلومات أكثر ملاءمة وموثوقية.